

Distr.: General  
2 July 2020  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الدورة العاشرة

فيينا، 12-16 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت\*

المساعدة التقنية

## تقديم المساعدة التقنية إلى الدول في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها

تقرير الأمانة

أولاً - مقدمة

- 1- لاحظ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في قراره 4/8، المعنون "تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمساعدة التقنية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، أن المساعدة التقنية هي جزء أساسي من العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) من أجل مساعدة الدول على تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها تنفيذاً فعّالاً، ورخّب بالعمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية.
- 2- وتوفّر برامج المكتب العالمية والإقليمية والقُطرية المساعدة التقنية للدول الأعضاء من خلال تناول طائفة واسعة من أشكال الجريمة المنظمة وضمن الإطار الأوسع لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتشمل هذه البرامج الجريمة المنظمة والخطيرة، وغسل الأموال، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالأسلحة النارية، والجرائم السيبرانية، والجرائم البحرية، والجرائم المتعلقة بالأحياء البرية والغابات. وهي تقدم المساعدة التقنية المباشرة للدول في تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها. وأنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها المكتب تمضي قدماً نحو تنفيذ خطة عام 2030، ولا سيما تحقيق الهدف 10 (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف 15 (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، والهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات).

\* CTOC/COP/2020/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

110820 110820 V.20-03377 (A)



3- وفي هذا التقرير، يقدم المكتب للدول الأعضاء لمحة عامة عن البرامج العالمية ذات الصلة بالاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، التي نُفِذت منذ دورة المؤتمر التاسعة المعقودة في فيينا من 15 إلى 19 تشرين الأول/أكتوبر 2018. وتُقسّم أنشطة المساعدة التقنية المشمولة بالتقرير إلى أنشطة تتفدّ الاتفاقية، وأنشطة تتفدّ البروتوكولات الملحقة بها، وأخرى تتعلق بالجرائم الخطيرة.

## ثانياً - المساعدة التقنية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

### ألف - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

4- بعد عشر سنوات من الجهود الدؤوية، أنشأ المؤتمر، من خلال اعتماد القرار 1/9 في دورته التاسعة، آلية لاستعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، تمول من خلال توليفة من الموارد القائمة والتبرعات. وقد أعد البرنامج العالمي لدعم آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، الذي أُطلق في شباط/فبراير 2019 ويجري تصميمه حالياً ليبقى سارياً حتى نهاية عام 2030، من أجل دعم التشغيل السلس للآلية، ويشمل عملية استعراض يقوم بها الأقران وتستمر 12 عاماً وإشراك الدول الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة. والبرنامج العالمي مسؤول عن تطوير وتعهد الأدوات الرئيسية التي ستستخدم أثناء عملية الاستعراض، وخصوصاً قاعدة بيانات إلكترونية ستكون بمثابة أداة الاتصال الرئيسية بين الجهات الفاعلة المشاركة في الاستعراض، وستستضيف استبيانات التقييم الذاتي المستخدمة في إجراء الاستعراضات القطرية، وهي نميطة جديدة آمنة تتعلق ببوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك"). كما سيدعم البرنامج الخبراء الوطنيين في إعداد قائمة الملاحظات أثناء الاستعراض وسييسر تبادل الممارسات الجيدة والتحديات والحلول. وعلاوة على ذلك، سيدعم استبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية، مما سيساعد برامج المكتب ذات الصلة على الاضطلاع بأنشطة مخصصة للمساعدة التقنية وبناء القدرات. وسوف يعزز تشغيل الآلية بدرجة كبيرة تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها، وسيسهم في منع الجريمة المنظمة ومكافحتها بفعالية.

5- وقد خضع البرنامج العالمي لدعم عمل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي وضعه المكتب، للتقييم في أواخر عام 2019، وسيستكمل في عام 2020. وفي إطار هذا البرنامج، حققت الاتفاقية انضماماً شبه عالمي، حيث بلغ عدد الدول الأطراف فيها 190 دولة. ويجري وضع برنامج جديد سيخلف البرنامج الحالي في نهاية عام 2020. ويتمثل هدف البرنامج الجديد في دعم الدول في تنفيذ الاتفاقية من خلال التركيز على الملاحظات المنبثقة عن آلية استعراض التنفيذ. وتحقيقاً لهذا الغرض، سيسعى البرنامج الجديد إلى تحقيق نتيجتين مترابنتين. أولاً، سيدعم الدول في اعتماد التدابير التشريعية وغيرها من التدابير ذات الصلة من أجل تنفيذ الاتفاقية، مع التركيز على الملاحظات المنبثقة عن الآلية. وثانياً، سيدعم الدول في وضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات قائمة على الأدلة من أجل التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وستتفدّ كلتا النتيجتين من خلال أربع استراتيجيات رئيسية هي: تطوير ونشر المعرفة عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال بوابة شيرلوك؛ تنمية القدرات لدى سلطات الدولة الطرف ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين؛ تطوير أدوات لدعم تدابير التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ الدعوة إلى زيادة الوعي وتطوير شبكات الممارسين الذين يتصدون للجريمة المنظمة.

6- وسيواصل المكتب، من خلال البرنامج العالمي الجديد، تطوير بوابة "شيرلوك" التي يمكن للجمهور الاطلاع عليها مجاناً في الموقع الشبكي [sherloc.unodc.org](http://sherloc.unodc.org). وتجمع بوابة شيرلوك في مكان واحد قواعد بيانات خاصة بالتشريعات والسوابق القضائية والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والمعاهدات والبيانات

البيولوجرافية المتعلقة بالجريمة المنظمة والإرهاب. وبانت الموارد التي تستضيفها بوابة "شيرلوك" تغطي 15 نوعاً من الجرائم، وهي تحديداً المشاركة في جماعة إجرامية منظمة، والفساد، والتزوير، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، وإعاقة سير العدالة، والجريمة السيبرانية، والقرصنة والجرائم البحرية، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالأشخاص، والاتجار بالمنتجات الثقافية، والجرائم المتعلقة بالأحياء البرية (بما في ذلك الغابات ومصائد الأسماك)، والمنتجات الطبية المزيفة، والاتجار بالأسلحة النارية، والإرهاب. ويمكن البحث في المواد المتاحة على بوابة شيرلوك حسب الكلمة الرئيسية، والبلد، ونوع الجريمة والمسائل الشاملة. ويمكن الوصول إلى بوابة شيرلوك بكل لغة من لغات الأمم المتحدة الست، وهي تدمج أداة للترجمة تتيح للمستخدمين تصفحها بلغات أخرى. وتستضيف بوابة شيرلوك أيضاً دليلاً للسلطات الوطنية المختصة بوصلة مقيّدة ودليلاً تشريعياً لتنفيذ الاتفاقية. وفي عام 2019، زار بوابة شيرلوك 338 000 زائر. ويتيح الموقع الشبكي للمستخدمين فرصة ملء استقصاء، وقد أشار 78 في المائة من المجيبين إلى أنهم يعتبرون بوابة شيرلوك مورداً رائداً على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالمواد القانونية الخاصة بالجريمة المنظمة والإرهاب، في حين أشار 80 في المائة منهم إلى أن البوابة تحتوي على معلومات وموارد كانوا سيجدون صعوبات في العثور عليها.

7- ويدعم البرنامج العالمي لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على منع ومكافحة الجريمة المنظمة والخطيرة هذه الدول في المجالات الأساسية والشاملة لعدة قطاعات وتجريب مبادرات جديدة. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بمسألة المنتجات الطبية المزورة، أعد البرنامج، بالتعاون مع قسم دعم المؤتمرات، دليلاً للممارسات التشريعية الجيدة فيما يتعلق بمكافحة الجرائم المتعلقة بتزوير المنتجات الطبية، عنوانه *Combating falsified medical product-related crime: a guide to good legislative practices*. وبالإضافة إلى ذلك، فهو أحد البرامج المشاركة في برنامج المساعدة على إنفاذ القانون للحد من إزالة الغابات المدارية الذي يمتد لثلاث سنوات، والذي يرد وصفه كذلك في الفقرة 29 أدناه.

8- ووضع البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة والخطيرة التعاون الدولي في صميم أنشطته ودعم شبكات جهات الاتصال الإقليمية المعنية بالتعاون القضائي: شبكة التعاون القضائي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز، وشبكة التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى، وشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة. كما قدم الدعم لشبكة جديدة في جنوب شرق آسيا، هي شبكة العدالة في جنوب شرق آسيا التي تضم ثماني دول هي: بروني دار السلام، وتايلند، وتيمور-ليشتي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، فييت نام، كمبوديا، ميانمار. والشبكة الجديدة مفتوحة أمام بلدان أخرى، وستنفذ بالتعاون مع أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويعمل البرنامج العالمي بوصفه وسيطاً بين جهات الوصل والشبكات والسلطات المختصة التي ربما لا تنتمي إلى شبكة ما. ويؤدي دور جهات الاتصال المسؤولين الرسميون عن معالجة طلبات تبادل المساعدة القانونية.

9- وتساعد الشبكات في الاتصال بالسلطات المختصة، وتيسر عقد الاجتماعات الثنائية وتقديم النصح بشأن صياغة طلبات تبادل المساعدة القانونية. والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين هما أكثر الجرائم شيوعاً في هذه الطلبات. وفي عام 2018، أنشأ البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة والخطيرة عنوان بريد إلكتروني (-unodc@mla.facilitators@un.org) يمكن للمسؤولين المأذون لهم بذلك استخدامه لطلب معلومات الاتصال في ولاية قضائية أخرى فيما يتعلق بطلب لتبادل المساعدة القانونية (وهكذا ييسر 33 طلباً في عام 2018، و31 طلباً في عام 2019). وييسر عقد اجتماعات ثنائية بين مسؤولين من السلطات المركزية لتايلند وأوزبكستان من أجل مناقشة قضايا الاتجار بالأشخاص. كما عقدت اجتماعات ثنائية بين ماليزيا وتايلند وبين تركيا وأوزبكستان من أجل تحسين التعاون القضائي الإقليمي وبدء المفاوضات بشأن الاتفاقات الثنائية. وفي عام 2019، ساعدت شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة في المفاوضات على معاهدات بشأن تبادل المساعدة

القانونية وتسليم المطلوبين ونقل السجناء بين إيطاليا ومالي وبين إيطاليا والنيجر. وقد استفاد من أنشطة التدريب على التعاون الدولي في المسائل الجنائية التي عقدت من خلال هذه الشبكات ما لا يقل عن 300 ممارس. وبالنظر إلى أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، جمعت معلومات عن التدابير الاستثنائية التي اتخذتها السلطات المركزية من أجل التعاون الدولي في المسائل الجنائية أثناء الجائحة من 60 دولة في وثيقة بعنوان Communications from central authorities regarding working and emergency measures as a result of the health crisis caused by COVID-19، وعممت على أكثر من 150 سلطة مركزية.

## باء - التثقيف

10- من أجل تعزيز الأحكام المتعلقة بالتثقيف في مجال المسائل المتصلة بالجريمة المنظمة، استحدثت مبادرة التعليم من أجل العدالة، في إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، عدة أدوات ومواد مبتكرة. وتشمل هذه الأدوات مواد موجهة للاستخدام داخل الفصول الدراسية وخارجها، وتشمل الألعاب والكتب المصورة وأشرطة الفيديو المتحركة وخطط الدروس، فضلا عن سلسلة من النماذج الجامعية التي تغطي المجالات التي تشملها ولاية المكتب.

11- وفي المرحلة الدراسية الابتدائية، ينصب التركيز في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة على تعزيز وتدريب قيم مثل تقبل الآخر والإنصاف والنزاهة والاحترام. وبالإضافة إلى ذلك، تُسهم المواد التعليمية المعدة في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة في بناء المهارات الأساسية اللازمة لإعداد تدابير قابلة للتكيف من أجل التصدي للإجرام والعنف واستبانة المعضلات المعنوية أو المعضلات الأخلاقية وحلها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت المبادرة عدة أدوات تتناول الجريمة المنظمة والعنف القائم على نوع الجنس لفائدة طلاب المدارس الابتدائية، مثل حزمة "الزوربيون" (Zorbs)، بما في ذلك أفلام فيديو تعليمية متحركة وكتب مصورة وكتاب مخصص للأطفال وكتب تلوين، وخطط للدروس موجهة للاستخدام في الفصول الدراسية، وأداة لمبدعي الكتب المصورة يمكن للأطفال استخدامها بأنفسهم وعدة ألعاب. وتتناول جميع هذه الأدوات بالتحديد المجالات التي تشملها ولاية المكتب، وإن كان ذلك بعبارة بسيطة، وتجعل المفاهيم التي تنطرق إليها في متناول الأطفال.

12- وعلى مستوى التعليم الثانوي، استحدثت مبادرة التعليم من أجل العدالة ووزعت مواد تعليمية عملية وتفاعلية تركز، في جملة أمور، على الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص والأسلحة النارية. وقد أنتجت أفلام فيديو تعليمية وأدلة بشأنها فيما يتعلق بمختلف الولايات ذات الصلة بالجريمة المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، طورت لعبة لوحية تتعلق بالاتجار بالأشخاص بعنوان Enredados. وبالمثل، أنشئت سلسلة الكتب المصورة "سان سيرفولو" وهي موجهة لجمهور من المراهقين البالغين 13 سنة على الأقل. وهي تعرض قصصاً تركز على الاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة وغير ذلك من المسائل ذات الصلة.

13- وعلاوة على ذلك، وضعت مبادرة التعليم من أجل العدالة، في إطار الشراكة بين المكتب ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، دليلين للمدارس الابتدائية والثانوية يشملان تمارين وألعاباً وأنشطة أخرى تتناول المجالات التي تشملها ولاية المكتب، بما في ذلك الجريمة المنظمة.

14- وتهدف مبادرة التعليم من أجل العدالة أيضاً إلى تعزيز التدريس بشأن القضايا المتعلقة بسيادة القانون على مستوى التعليم العالي. وبالتعاون مع أكثر من 600 أكاديمي وخبير وطني من أكثر من 550 جامعة في 114 بلداً، أعد المكتب 117 نميطة جامعية ودليلاً تعليمياً، تناولت من بين مواضيع أخرى الجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والاتجار بالأسلحة النارية والجرائم المتعلقة بالأحياء البرية والجريمة السيبرانية. وهذه النماذج متاحة على الموقع الشبكي لمبادرة التعليم من أجل العدالة، وهي تهدف إلى تعزيز التدريس بشأن المجالات المواضيعية المتعلقة بسيادة القانون والجريمة المنظمة في مؤسسات التعليم العالي في

جميع أنحاء العالم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك نحو 700 من الأكاديميين في حلقات عمل لمناقشة كيفية تعزيز تدريس المسائل المتعلقة بسيادة القانون، بما في ذلك الجريمة المنظمة، في مرحلة التعليم العالي.

## جيم- غسل عائدات الجرائم

15- واصل البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب التابع للمكتب مساعدة الدول على تنفيذ الاتفاقية. وتتمثل مهمة البرنامج في توفير الريادة العالمية في مجال وضع السياسات وبناء القدرات من أجل مكافحة الجريمة المالية. وقد ساعد البرنامج، بوصفه من الجهات المعروفة والمحترمة المقدمة للمساعدة التقنية، 102 من البلدان في عام 2019 بتقديم المشورة والتدريب المصممين حسب الطلب. واستمر تنفيذ برنامجه الرئيسي الخاص بالموجهين، حيث ساعد مستشار أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي البلدان المستفيدة في مجال غسل الأموال على أساس التجارة، ووفر لها التوجيه المستمر بشأن المبالغ النقدية الكبيرة. وفي الجنوب الأفريقي، واصل البرنامج العالمي مساعدة البلدان المستفيدة في مجال مصادرة الموجودات وإدارتها، في حين ساعد المستشارون في البلقان وغرب أفريقيا البلدان المستفيدة على تعزيز قدراتها على إجراء التحقيقات المالية. وفي وسط وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وضعت إجراءات فعّالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في حين أن وحدات الاستخبارات المالية والوكالات المعنية بإنفاذ القانون في بابوا غينيا الجديدة وبيرو تلقت المساعدة في التعامل مع التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الجرائم المتعلقة بالغابات.

16- ويشمل الجمهور المستهدف من البرنامج العالمي واضعي التشريعات والبرلمانيين وموظفي وحدات الاستخبارات المالية وموظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين وقضاة التحقيق والقضاة وموظفي الجمارك والهجرة وموظفي وحدة مصادرة الموجودات والجهات الفاعلة ذات الصلة في القطاع الخاص. وفي عام 2020، يحتفل البرنامج بذكرى انطلاقه الثانية والعشرين، وتتمثل رؤية البرنامج في مواصلة تقديم أحدث مشورة مصممة حسب الاحتياجات والتدريب للدول الأعضاء من أجل مساعدتها على إنشاء نظم قوية وفعالة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل المنظومات الإرهابية، ومواصلة إثبات أهميته في الساحة الدولية.

## دال- إنفاذ القوانين

17- يدعم البرنامج العالمي لتعزيز التعاون في مجال التحقيقات الجنائية والعدالة الجنائية على امتداد دروب تهريب المخدرات (كريمجست) بشكل مباشر تنفيذ المواد 13 و16 و18 إلى 20 و27 إلى 30 من الاتفاقية عن طريق تيسير مندييات التحقيق الإقليمية؛ وتعزيز إجراءات ما بعد الضبط؛ وتوفير بناء القدرات في مجال أساليب التحري الخاصة، بما في ذلك عمليات التسليم المراقب؛ وتبادل المعارف بشأن عمليات إنتاج الاتجار بالكوكايين؛ وتعزيز التعاون الرسمي وغير الرسمي في مجال العدالة الجنائية من خلال شبكات مقاضاة متخصصة في مجال المخدرات.

18- ويقدم برنامج "كريمجست" المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء ويعزز التعاون الأقليمي بين مؤسسات العدالة الجنائية من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات. وينصب تركيزه تحديدا على تعزيز التعاون في مجال العدالة الجنائية فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وغرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي بغية ضمان إجراء التحقيقات في جرائم الاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية بما يتجاوز أنشطة الاعتراض. وهذا يستلزم توفير الأدوات وتنمية القدرات وتقديم المساعدة التقنية من أجل تيسير التعاون فيما بين الولايات القضائية في متابعة التحقيقات والملاحقات القضائية والمسائل المتصلة بعائدات الجريمة.

19- وقد كانت لمنتدى برنامج كريمة الإقليمية للتحقيق في القضايا أهمية حاسمة في تعزيز التعاون عبر الحدود في المسائل الجنائية وتقديم الدعم بعد عمليات الضبط إلى أجهزة إنفاذ القانون وأجهزة النيابة العامة. وجمعت الأنشطة التي يسهها برنامج "كريمة" حتى الآن المسؤولين من أجل مناقشة اتجاهات الاتجار بالكوكايين، ودراسة حالات محددة لعمليات ضبط الكوكايين، ووضع إجراءات لما بعد الضبط والاتفاق عليها بغية دعم الملاحقات القضائية. وتوفر منديات التحقيق في القضايا قناة اتصال غير رسمية لإتاحة التعاون في مجال التحقيقات والعمليات وتيسير تبادل المعلومات الاستخبارية وإثارة النقاشات المفتوحة. وهي تعمل على تكملة الطلبات الحالية والمقبلة لتبادل المساعدة القانونية عن طريق تشجيع المسؤولين على مناقشة التحديات التي يواجهونها والترويج لأفضل ممارسات التحقيق في الاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية وملاحقة مرتكبيه قضائياً. ويُيسر تنظيم المنديات في إطار شراكة مع الشبكات الإقليمية المعنية بملاحقة مرتكبي الجرائم المتعلقة بالمخدرات قضائياً.

20- وبالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج كريمة المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز استخدامها لتقنيات التحقيق الخاصة، بما في ذلك عمليات التسليم المراقب، على النحو المحدد في المادة 20 من الاتفاقية، ووضع أدلة للتعاون الدولي.

21- وتعزز هذه الأنشطة التي تدخل ضمن برنامج كريمة نتائج العدالة الجنائية إلى أقصى حد ممكن، وذلك بضمان أن يتجاوز نطاق تركيز المحققين عمليات الضبط ويشمل التحقيقات والملاحقة القضائية وملاحقة الموجودات التي تحصل عليها بصورة غير مشروعة جماعات الجريمة المنظمة المسؤولة عن الاتجار بالسلع غير المشروعة المصادرة.

22- وفي إطار مبادرة "ربط الشبكات" التي وضعها البرنامج العالمي المعنون "بناء شبكات فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، واصل المكتب تعزيز التعاون الإقليمي في مجال إنفاذ القانون بوسائل عديدة منها المراكز الإقليمية القائمة. ويجري العمل حالياً على إجراءات تشغيل موحدة غير رسمية من أجل تبادل المعلومات وتنسيق العمليات المتعددة الأطراف فيما بين المراكز الإقليمية والدولية القائمة، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة الجمارك العالمية، والمنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، ورابطة رؤساء أجهزة الشرطة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وجماعة الشرطة في الأمريكيتين، والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، ومركز إنفاذ القانون لجنوب شرق أوروبا، وخلية التخطيط المشتركة، ومركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومركز آسيا والمحيط الهادئ للمعلومات والتنسيق لمكافحة جرائم المخدرات وغيرها.

23- وبالإضافة إلى ذلك، عمل المكتب مع بلدان في أمريكا اللاتينية، وهي الأرجنتين وباراغواي والبرازيل وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا، من أجل إنشاء ودعم المركز الإقليمي للمعلومات الاستخباراتية المتعلقة بمكافحة المخدرات. ويقدم الدعم من خلال صياغة وثائق مؤسسية تغطي مسائل تتعلق بتبادل المعلومات الاستخباراتية الجنائية وتنسيق العمليات المتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، عقد المكتب اجتماعات مع خبراء من تلك البلدان من أجل معالجة المسائل العملية المتعلقة بتبادل المعلومات الاستخباراتية الجنائية وتنسيق العمليات التي تستهدف الاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتصل به من جرائم.

24- وبغية تعزيز التعاون بين مؤسسات التدريب على إنفاذ القانون، شجّع المكتب شبكة التدريب على إنفاذ القانون، التي تعمل كمُنبر لتبادل المناهج التدريبية والمواد والمنهجيات والمدربين والممارسات الفضلى فيما بين المؤسسات التدريبية والتعليمية في مجال إنفاذ القانون. ولتعزيز هذه الشبكة، يتعاون المكتب مع الإنتربول، ومنظمة الجمارك العالمية، واليوربول، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب

على إنفاذ القانون، وكيانات وطنية تعنى بالالتفاف والتدريب في مجال إنفاذ القانون من جميع أنحاء العالم. وتضم الشبكة حالياً أكثر من 400 مؤسسة، والعمل جارٍ على إنشاء قاعدة بيانات وصفحة شبكية مشتركة لتسهيل وتبسيط الوصول إلى الدورات التدريبية والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات وغيرها من المواضيع.

25- ويقوم البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع للمكتب ومنظمة الجمارك العالمية ببناء القدرات في البلدان التي تسعى إلى تحسين إدارة المخاطر وأمن سلاسل الإمداد وتيسير التجارة في الموانئ البحرية والمطارات والمعابر الحدودية البرية، من أجل منع حركة البضائع غير المشروعة عبر الحدود، مثل المخدرات والأسلحة ومنتجات الحياة البرية والغابات غير المشروعة والسلائف الكيميائية الخاصة بالمخدرات والمتفجرات. ومن العناصر الأساسية للبرنامج إنشاء وحدات لمراقبة الموانئ ووحدات لمراقبة الشحن الجوي تضم، في الأحوال المثالية، ضباطاً في الخطوط الأمامية من مختلف وكالات إنفاذ القانون، من أجل تعزيز التعاون بين الوكالات. وبعد تلقي تدريب نظري وعملي شامل، يمكن للوحدات أن تخضع أيضاً لتدريب متخصص متقدم في مواضيع مثل التجارة الاستراتيجية ومراقبة الصادرات، والمخدرات وسلائفها، والجرائم المتعلقة بالأحياء البرية. ويدعم البرنامج الأنشطة في أكثر من 60 دولة عضواً، بأكثر من 119 وحدة من وحدات مراقبة الموانئ ومراقبة الشحن الجوي في مناطق البحر الأسود والقوقاز، ووسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وشرق وغرب أفريقيا، ودول الخليج، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأوقيانوسيا وجنوب شرق أوروبا.

26- وتُستمد ولاية برنامج مراقبة الحاويات في المقام الأول من المادة 29 من الاتفاقية، التي تشجع الدول الأطراف على تطوير وتعزيز التدريب والمساعدة التقنية لموظفي إنفاذ القانون من أجل تحقيق جملة أمور منها كشف واعتراض حركة السلع غير المشروعة، وخصوصاً من حيث صلتها بالجريمة المنظمة عبر الوطنية.

27- وتبرز نتائج المضبوطات فعالية وأهمية برنامج مراقبة الحاويات بالنسبة للدول الأعضاء. ففي عام 2019 وحده، ضبطت وحدات مراقبة الموانئ والشحن الجوي في جميع أنحاء العالم أكثر من 77 طناً من الكوكايين، و1,5 طناً من الهيروين، و880 كيلوغراماً من القنب، و120 كيلوغراماً من المؤثرات العقلية، و37 طناً من السلائف الكيميائية، و100 كيلوغراماً من المتفجرات، و100 قطعة سلاح ناري وأسلحة أخرى، بما في ذلك القنابل اليدوية وقاذفات الصواريخ، و3 000 طلقة ذخيرة، والعديد من شحنات السلع غير المشروعة المتعلقة بالأحياء البرية (بما في ذلك أكبر عملية ضبط للعلاج تسجل في مرة واحدة على الإطلاق) ونفايات غير مشروعة. وتبقي هذه المضبوطات الأرباح والسلع الخطرة بعيداً عن متناول الجماعات الإجرامية المنظمة والجهات الفاعلة من غير الدول، بينما تعزز أيضاً أمن الدول الأعضاء وتتميتها.

28- وفي الوقت الذي يتطلع فيه برنامج مراقبة الحاويات إلى المستقبل، سيواصل التكيف مع التحديات الجديدة والناشئة العابرة للحدود والتصدي لها. وقد أكدت جائحة كوفيد-19 الدور المتكامل الذي تؤديه سلسلة الإمدادات التجارية المُعدّة بالحاويات بالنسبة للاقتصادات الوطنية، وسلطت الضوء على أهمية مراقبة الحدود على نحو فعال لا يعوق التجارة المشروعة. والبرنامج ملتزم بمواصلة دعم الدول الأعضاء في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى كشف واعتراض الشحنات المشبوهة والحاجة إلى التجارة القانونية الفعالة.

29- وأطلق في حزيران/يونيه 2018 برنامج المساعدة على إنفاذ القانون للحد من إزالة الغابات المدارية، الذي تموله مبادرة النرويج الدولية بشأن المناخ والغابات، وينفذه اتحاد يضم المكتب والإنتربول والمركز النرويجي للتحليلات العالمية التابع لبرنامج "هينتو". وينفذ هذا البرنامج في إطار المكتب من جانب برنامج مراقبة الحاويات والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب والبرنامج العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة والخطيرة.

30- وقد عين المكتب مستشارين إقليميين في إندونيسيا وبيرو وفيت نام، واضطلع بعمليات تقييم، وقدم دورات تدريبية وتوجيهات إلى أجهزة إنفاذ القانون، بما في ذلك أجهزة الجمارك والمحققون الجمركيون والماليون والمدعون العامون. وقدم الاتحاد التدريب على تحديد أصناف الأخشاب، ومؤشرات المخاطر، وتزوير الوثائق، والتعطيل المالي، وأدوات التحقيق في جرائم الشركات وأساليب الملاحقة القضائية، ودعم وحدات برنامج مراقبة الحاويات في الموانئ في مجال تحديد الشحنات غير القانونية من الأخشاب. واستفاد من هذا التدريب مشاركون من 66 كيانا مختلفا على الأقل من 8 بلدان (إكوادور، وإندونيسيا، وبارابوا غينيا الجديدة، والبرازيل، وبيرو، وفيت نام، وكولومبيا، وماليزيا). وكان الهدف منه هو بناء القدرات المتعلقة بالتحقيق والقدرات التشغيلية، وأدى إلى تحسين الاتصالات والتعاون بين الوكالات. ويدعم الاتحاد بشكل مباشر إنشاء فرق عمل وطنية في بابوا غينيا الجديدة وبيرو. ويمثل هذا الاتحاد جهدا واسع النطاق للجمع ما بين التوجيه والتدريب المحددة الأهداف وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتحقيقات المتعلقة بإنفاذ القانون والعمليات والأنشطة القضائية. وهو يوفر، إلى جانب فرق العمل الوطنية الآخذة في التطور، واحدا من أوسع الجهود الدولية المبذولة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

31- وبالمثل، فمشروع التخاطب بين المطارات هو مبادرة مشتركة بين المكتب ومنظمة الجمارك العالمية والإنتربول تهدف إلى تعزيز قدرة المطارات على كشف واعتراض المسافرين الذين يمثلون خطرا كبيرا والبضائع غير المشروعة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وينفذ هذا المشروع من خلال فرق عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات تابعة لوكالات متعددة ولجهات وطنية وتوجد مقراتها في المطارات الدولية؛ والتواصل الآمن والآني بين فرق العمل تلك من خلال منصة الاتصالات التابعة لشبكة الإنفاذ الجمركي التابعة لمنظمة الجمارك العالمية؛ والاتصال بمنظومة الإنتربول العالمية للاتصالات الشرطة المأمونة على مدار الساعة "I-24/7" وقواعد البيانات الوطنية؛ وأنشطة التدريب والتوجيه المنتظمة.

32- ويسهم مشروع التخاطب بين المطارات في تعطيل تدفقات جميع أنواع المخدرات والسلع غير المشروعة، وفي اعتراض المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والكشف عن ضحايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. ويدعم المشروع أيضاً تبادل المعلومات وبناء الثقة فيما بين وكالات إنفاذ القانون. ومن خلال الدعم الذي يقدمه مشروع التخاطب بين المطارات للإدارة الفعالة للمطارات الدولية، وبفضل الصلة القائمة بين السلام والأمن والتنمية، يشارك هذا المشروع بنشاط أيضاً في التنمية الاقتصادية للمناطق التي ينفذ فيها.

33- وفي أيار/مايو 2020، كان مشروع التخاطب بين المطارات حاضرا في 41 مطارا دولياً في 36 بلداً في أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وأصبح حاضرا منذ عام 2020 في جنوب شرق أوروبا. ومن المقرر أيضاً تنفيذ أنشطة تابعة له في جنوب شرق آسيا في عام 2020.

34- وفي السنوات المقبلة، كرس مشروع التخاطب بين المطارات جهوده لتطوير قدرات فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض التابعة له على تحليل المعلومات المسبقة عن المسافرين وسجلات أسماء الركاب من أجل تحقيق الفعالية في استهداف الركاب المعروفين وغير المعروفين الذين يمثلون خطراً. وفي معظم البلدان، يلزم تقديم الدعم لوضع تشريعات بشأن جمع هذه البيانات واستخدامها وتحليلها، بما في ذلك حماية البيانات، فضلا عن تطوير بناء قدرات موظفي فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض.

35- كما سيهدف مشروع التخاطب بين المطارات إلى سد الفجوة التكنولوجية بين فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض التابعة له. فالفجوة الرقمية، التي تظهر بشكل خاص في أفريقيا، تعرقل وضع استراتيجيات لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فضلا عن تنفيذ المشروع. وتشكل محدودية المعرفة بالحاسوب والافتقار إلى المعدات الجيدة وعدم استقرار الاتصالات بالإنترنت عقبات أمام المشاركة في دورات التعلم الإلكتروني والمؤتمرات المعقودة بالتداول بالفيديو من أجل تبادل المعلومات والتخطيط للعمليات المشتركة، وتعوق في نهاية المطاف وضع تدابير منسقة للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

36- وسيواصل مشروع التخاطب بين المطارات تطوير التدريب من أجل إطلاع فرقه المشتركة المعنية بالاعتراض باستمرار على التهديدات الناشئة والسلع الجديدة المتجر بها والجرائم المتصلة بها. فعلى سبيل المثال، بما أن مسؤولي هذه الفرق لا يملكون في كثير من الأحيان سوى معرفة متخصصة محدودة بالجرائم المتعلقة بالأحياء البرية، فالمشروع سيطور نمائط تدريبية وأنشطة تتعلق بتحليل المخاطر، وتحديد السمات المميزة، وتحديد عينات الأحياء البرية، والتحقيق، وجمع الأدلة، والمناولة الآمنة للحيوانات الحية أو النافقة بعد اكتشافها. وبالمثل، ستكون التحقيقات اللاحقة للضبط والجوانب المتعلقة بالنزاهة محاور أساسية ينبغي تطويرها.

## هاء - تحليل البيانات

37- بغية زيادة تعزيز المعرفة بأنماط الجريمة المنظمة واتجاهاتها، خصوصاً في غرب البلقان، نفذ المكتب مبادرة إقليمية تهدف إلى وضع إطار إحصائي ومفاهيمي لقياس الجريمة المنظمة في إطار مشروع قياس وتقييم الجريمة المنظمة في غرب البلقان". ومن أجل إعطاء طابع هيكلي لهذا التحليل، قسّم الإطار مفهوم الجريمة المنظمة إلى خمسة مجالات هي: التدابير التي اعتمدها الدول للتصدي للجريمة المنظمة، وأنشطة جماعات الجريمة المنظمة، وهيكل الجماعات، والعوامل التمكينية للجريمة المنظمة، والقيمة الاقتصادية للأسواق.

38- وقد ضم هذا الإطار مجموعة من البيانات الكمية التي تزيد على 7 000 تقرير من السلطات الإدارية بشأن 15 نوعاً من الجرائم، بما في ذلك المشاركة في جماعة إجرامية منظمة، والاتجار بالأشخاص، والاتجار بالأسلحة النارية، وهي تغطي الفترة 2012-2018. وسعت عملية جمع البيانات إلى تجميع البيانات المتعلقة بالتحقيقات والملاحقات القضائية والإدانات المتعلقة بالجرائم الأكثر شيوعاً ارتباطاً بالجريمة المنظمة، وإلى فهم عدد من القضايا التي تعامل معها نظام العدالة الجنائية على أنها قضايا تتعلق بضلوع جماعات إجرامية، بالمعنى القانوني. وقد أتاح ذلك رؤية متممّة فريدة لمدى حدوث هذا الضلوع، كما يتبين من عدد الإدانات، في الجرائم التي يفترض تقليدياً أنها تشهد مستويات عالية من ضلوع الجماعات الإجرامية.

39- وبما أن البيانات الكمية لا يمكنها أبداً أن توفر الصورة الكاملة لظواهر الجريمة، فقد جمعت أيضاً بيانات نوعية. وشمل جمع البيانات هذا أكثر من 250 مقابلة مع ثلاث فئات من الأشخاص: السجناء المدانين بارتكاب جريمة منظمة، والممارسون الخبراء، والأشخاص المتأثرون بالجريمة المنظمة (أي ضحايا الاتجار بالأشخاص والمهاجرون المهربون). وأخيراً، أجري تحليل للسوابق القضائية شمل 127 قضية بارزة من قضايا الجريمة المنظمة في المنطقة.

40- وقد وفرت كمية البيانات الضخمة المتاحة، عند تحليلها، نتائج هامة بشأن مستوى ضلوع الجماعات الإجرامية في عدة جرائم، وكذلك قدرة نظام العدالة الجنائية على التحقيق في الجريمة المنظمة وملاحقة مرتكبيها قضائياً. كما تشير النتائج، التي من المقرر نشرها في تقرير يصدر في عام 2020، إلى وجود أنماط هامة داخل هياكل الجماعات الإجرامية المنظمة العاملة في غرب البلقان وأساليب عملها، وهي تختلف باختلاف الأسواق على ما يبدو. ومن المأمول أن يوفر هذا الإطار الخاص بقياس ورصد الجريمة المنظمة مجموعة موحدة من المؤشرات استناداً إلى الصكوك والتعاريف القانونية المتفق عليها دولياً. ويمكن أن يتيح جمع هذه المعلومات وتحليلها للبلدان والمناطق فهماً واضحاً جداً لاتجاهات الجريمة المنظمة وأنماطها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشير الأدلة المقدمة إلى احتياجات ملموسة من المساعدة التقنية، يمكن تقييمها بدقة وتتبعها على أساس البيانات المرجعية. وأخيراً، يمكن أن يؤدي تحليل الاتجاهات والأنماط إلى إيجاد تدخلات أفضل وأكثر استهدافاً في مجال السياسات العامة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

## ثالثاً - المساعدة التقنية في تنفيذ البروتوكولات

### ألف- الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

41- يوفّر البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والبرنامج العالمي لمكافحة تهريب المهاجرين وبرنامج العمل العالمي لمنع جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لها التي أطلقها المكتب المساعدة التقنية في تنفيذ بروتوكولات الاتفاقية. والهدف الأساسي من هذه البرامج هو دعم الدول الأعضاء والممارسين في مجال منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبي هاتين الجريمتين قضائياً، وحماية حقوق الأشخاص الذين يقعون فريسة للمجرمين الذين يرتكبونهما، وتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في هذا الصدد.

42- وفي عام 2019 وحده، دربت البرامج العالمية المشار إليها أعلاه 149 2 من العاملين في مجال العدالة الجنائية والمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني (699 امرأة و1 054 رجلاً و396 فرداً في اجتماعات لا يتوفر أي توزيع حسب نوع الجنس بشأنها). وقد وصلت هذه البرامج إلى 17 بلداً من خلال أنشطة محددة الهدف للتعاون التقني على الصعيد الوطني، منها 6 بلدان قدمت لها مساعدة تشريعية لمواءمة قوانينها المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين مع بروتوكولات الاتفاقية والمعايير الدولية. وكان هناك ما مجموعه 64 بلداً ممثلاً في أنشطة التعاون التقني المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين تنفذ على الصعيدين الوطني والإقليمي.

43- وأُنقذ المئات من ضحايا الاتجار بالأشخاص بفضل الدعم الذي تقدمه هذه البرامج العالمية، كما هو الشأن في ملاوي. ففي إطار البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، أنشأ المكتب هيئتين للتسيق بين الوكالات حددتا هوية 228 ضحية (61 رجلاً و16 امرأة و151 طفلاً) في عام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، قام ضباط شرطة دربهيم المكتب بإنقاذ ضحايا نيباليين في ليلونغوي وبلانتاير، ملاوي، وأجروا تحقيقات ونسقوا مع المكتب ومصالح الحماية الاجتماعية من أجل نقل الضحايا إلى بر الأمان. وفي فبراير/شباط 2019، أنقذت دائرة شرطة ملاوي ثلاث نساء نيباليات في ليلونغوي يعتقد أن مواطنين هنوداً اتجروا بهن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أنقذت هذه الدائرة أيضاً ستة رجال نيباليين في بلانتاير. وبعد عملية الإنقاذ، طُبّق المستجيبون الأوائل من الشرطة إجراءات التشغيل الموحدة وآلية الإحالة الوطنية، التي أُعدت بدعم من المكتب، من أجل تسويق إجراءاتهم مع المكتب ومصالح الخدمات الاجتماعية ونقل الضحايا المفترضين إلى مكان آمن في الملاي قبل أن يتمكنوا من العودة إلى نيبال.

44- وعلاوة على ذلك، دعم البرنامج العالمي لمكافحة تهريب المهاجرين وبرنامج العمل العالمي لمنع جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لها عملية مشتركة بين الإنترنت والمكتب لمكافحة تهريب المهاجرين نفذت عبر الأمريكيتين في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (عملية "توركيسا"). واستندت السلطات في 20 بلداً في ثلاث قارات إلى إخباريات وأجرت نحو مليون عملية تفتيش في نقاط حدودية جوية وبرية وبحرية من أجل تعطيل أنشطة جماعات الجريمة المنظمة المسؤولة عن دروب التهريب الرئيسية نحو كندا والولايات المتحدة الأمريكية. وأفضت عملية "توركيسا" إلى الكشف عن 152 شخصاً، منهم 97 شخصاً أُلقي عليهم القبض بسبب تهريب المهاجرين، و31 بسبب الاتجار بالأشخاص، و24 بسبب جرائم أخرى تتصل بهما، وتحديد هوية 775 مهاجراً يعانون من الضعف وهرب أغلبهم أو كانوا ضحايا للاغتصاب والاتجار أو جرائم عنيفة أخرى. وكانت من النتائج الرئيسية اعتقال رجل يبلغ من العمر 32 عاماً من بنغلاديش يعتقد أنه يقف وراء واحدة من أكبر شبكات تهريب المهاجرين إلى الولايات المتحدة. وفككت السلطات البرازيلية كامل شبكته، التي يعتقد أنها سهلت مرور أكثر من 200 شخص بشكل غير قانوني من جنوب آسيا.

45- وبالمثل، فإن برنامج العمل العالمي لمنع جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لها، وهو عبارة عن مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والمكتب تنفذ بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، انتقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير من مرحلته الأولى التي تتعلق بالتنفيذ وتغطي الفترة من عام 2015 إلى عام 2019 و13 بلداً شريكاً في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية إلى مرحلته الثانية التي تغطي الآن أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان والعراق (برنامج العمل العالمي لمنع جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في آسيا والشرق الأوسط) وكذلك بنغلاديش من خلال مشروع مواز (برنامج العمل العالمي لمنع جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في بنغلاديش).

46- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت مبادرة برنامج العمل العالمي أكثر من 100 نشاطاً من أنشطة المساعدة التقنية في 16 بلداً من البلدان الشريكة. وشملت المجالات التي جرى التطرق إليها وضع السياسات الوطنية، والمساعدة التشريعية، وبناء القدرات، والتعاون الإقليمي. ودرّبت المبادرة أيضاً ما مجموعه 1 004 من القضاة والممارسين وموظفي إنفاذ القانون ومسؤولي وسائل الإعلام والمجيبين على الخط الهاتفي المباشر والعاملين الاجتماعيين (225 امرأة و455 رجلاً و324 شخصاً غير موزعين حسب نوع الجنس). ويفضل الدعم الذي تقدمه مبادرة برنامج العمل العالمي، قامت البلدان بالتحقيق أو الملاحقة القضائية في أكثر من 1 000 من قضايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، بما في ذلك قضية أدى فيها تحقيق قاده مدرب مصري من مبادرة "برنامج العمل العالمي" إلى تفكيك شبكة تهريب كبرى في الإسكندرية بمصر في تموز/يوليه 2019. وفي قضية أخرى، اعتقل سائق شاحنة كان ينقل 22 طفلاً من ملاوي على يد مسؤولي الهجرة في جنوب أفريقيا الذين كانوا قد حضروا تدريباً نظّمته المبادرة في كانون الأول/ديسمبر 2018.

47- وفيما يتعلق ببروتوكولات الاتفاقية، دعمت مبادرة برنامج العمل العالمي عملية انضمام بنغلاديش إلى بروتوكول منع وقوع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وانضمت بنغلاديش إلى البروتوكول في 12 أيلول/سبتمبر 2019. وطوال المرحلة الأولى من مبادرة برنامج العمل العالمي، أدت أيضاً، بالاشتراك مع البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، دوراً رئيسياً في دعم نيبال في عملية الانضمام إلى بروتوكول الاتجار بالأشخاص، وانضمت إليه نيبال في 16 آذار/مارس 2020.

48- ويدفع هذا المشروع الرائد قدماً بحلول مبتكرة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. ولضمان قدرة مبادرة برنامج العمل العالمي على مساعدة بلدانها الشريكة في تنفيذ تدخلات محددة الأهداف ومبتكرة وقائمة على الطلب، ومستدامة قبل كل شيء، يشارك المكتب على نحو استباقي في التطوير المستمر لـ"جماعة عالمية للممارسين". فقد عقدت مبادرة برنامج العمل العالمي حلقة عمل حول "جماعة الممارسين" خلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي عقدت في فيينا في الفترة من 20 إلى 24 أيار/مايو 2019، من أجل تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من المرحلة الأولى من المبادرة (ليس فقط مع فريق برنامج العمل العالمي ولكن أيضاً مع النظراء الحكوميين والشركاء المنفذين والجهات المانحة للمشروع) والاطلاع بشكل أكبر على السياقات والتحديات والحلول الوطنية.

49- وبالإضافة إلى ذلك، تعمل مبادرة برنامج العمل العالمي في آسيا والشرق الأوسط على إنشاء شبكة نسائية لمناصرة المساواة بين الجنسين لدى البلدان الشريكة من أجل تعزيز وتوطيد مشاركة المهنيات في إعداد تدابير فعالة للتصدي للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وتهدف هذه المبادرة إلى تحديد المسؤوليات والمناصرين من الذكور فيما يتعلق بحقوق النساء العاملات في مجال صنع السياسات، وقطاع العدالة، وإنفاذ

القانون، والمجتمع المدني، والكيانات الأخرى ذات الصلة، بهدف الانتقال من نموذج "المرأة بوصفها ضحية" إلى نموذج "المرأة بوصفها عنصراً قوياً من عناصر التغيير".

## باء - الاتجار بالأسلحة النارية

50- يواصل المكتب، من خلال برنامجه للأسلحة النارية، جهوده الرامية إلى تشجيع التصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتشجيع تنفيذه.

51- ويعتمد المكتب فيما يقوم به من أعمال في إطار هذا البرنامج نهجاً متكاملاً قائماً على خمس ركائز، تغطّي كل واحدة منها مجال عمل مختلف. وهي تشكل معاً أساساً يقوم عليه إطار شامل لمكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وكذلك للتهوض بالغاية 4-16 لأهداف التنمية المستدامة ورصد تنفيذها ("الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030").

52- وفي إطار الركيزة الأولى للبرنامج، يدعم المكتب الجهود الإقليمية الرامية إلى مواءمة التشريعات ووضع السياسات والأطر المعيارية الوطنية وتعزيزها من خلال التوعية والمساعدة التشريعية، وذلك من خلال عقد حلقات عمل في مجال الصياغة وتوفير تحليل للثغرات وأدوات متخصصة مصممة من أجل دعم التصديق على بروتوكول الأسلحة النارية والانضمام إليه وتنفيذه.

53- ومن أجل دعم تنفيذ التدابير الوقائية والأمنية، وهي الركيزة الثانية، يواصل المكتب دعمه لوسم الأسلحة النارية وتسجيلها، وذلك بتوفير آلات الوسم وأدوات لحفظ السجلات تتيح المساءلة على نحو أفضل وتزيد من قدرات السلطات الوطنية على تعقب الأسلحة النارية. ويساعد البرنامج أيضاً البلدان على وضع نظم فعالة لمراقبة النقل وزيادة القدرات على مراقبة الحدود من أجل تحسين شفافية تدفقات الأسلحة المشروعة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ومن أجل منع تسريب الأسلحة النارية والذخائر والحد منه، ينفذ المكتب أنشطة تهدف إلى تعزيز أمن وسلامة المخزونات ويقدم الدعم لتصميم وتنفيذ أنشطة وطنية شاملة لجمع الأسلحة وتدميرها.

54- ويشكل تعزيز التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء في مجال العدالة الجنائية من أجل التصدي لهذه الظاهرة الركيزة الثالثة، حيث تركز أنشطة التدريب المحددة الأهداف على التحقيق في القضايا المعقدة للاتجار بالأسلحة النارية على الصعيد الوطني والعاير للحدود وملاحقة مرتكبيها قضائياً، وصلاتها بالجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية. وعلاوة على ذلك، يسعى المكتب إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإلى إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الميدان، بما في ذلك الإنتربول والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني.

55- وفي إطار الركيزة الرابعة، يشجع المكتب التعاون الدولي وتبادل المعلومات من أجل التصدي للبعد العابر للحدود الوطنية للاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والمسائل ذات الصلة على الصعيدين القضائي وعلى صعيد إنفاذ القانون. كما يعمل بنشاط، من خلال أوساط الممارسين فيه، على تعزيز نقل المعارف والممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

56- وأخيراً، يركز المكتب على البحوث والتحليل من أجل تعزيز المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالاتجار بالأسلحة النارية وسياقه الإجرامي وتعزيز الفهم العام له، من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة بشأن

التدفقات غير المشروعة للأسلحة. وتدعم مبادرة المكتب لرصد تدفقات الأسلحة غير المشروعة الرصد العالمي لمؤشر هدف التنمية المستدامة 16-4-2 (نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلمة التي كانت سلطة مختصة قد تعقبها أو حدّدت منشأها أو سياقها غير المشروع وفقاً للصوصك الدولية) واستهلال الدراسة العالمية بشأن الاتجار بالأسلحة النارية لعام 2020.

## رابعاً - المساعدة التقنية المتعلقة بالجرائم الخطيرة

### ألف - الجريمة السيبرانية

57- واصل المكتب تقديم الدعم الشامل إلى الدول الأعضاء من أجل منع الجريمة السيبرانية بجميع أشكالها وكشفها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشمل أهداف البرنامج العالمي المعني بالجريمة السيبرانية تعزيز كفاءة وفعالية عمليات التحقيق والملاحقة القضائية والمحكمة في الجرائم السيبرانية، لا سيما عندما تتعلق تلك الجرائم بالاستغلال الجنسي على شبكة الإنترنت والاعتداء على الأطفال، مع الحفاظ على حقوق الإنسان والإسهام في إحراز تقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وواصل الموجهون في مجال الجرائم السيبرانية، العاملون في فيينا وفي تايلند والسلفادور والسنغال وغواتيمالا وكينيا، دعم البلدان في المناطق المقابلة بغية التصدي للجرائم التي تُرتكب وتُبيّر من خلال الفضاء السيبراني، ومعالجة الأدلة الإلكترونية وتبادلها.

58- وعلاوة على ذلك، استمرت جهود المكتب في مجال بناء القدرات في تلبية احتياجات البلدان النامية، مع التركيز على ما استبانته هي بنفسها من مواطن ضعفها، من أجل تقديم المساعدة التقنية المكثفة حسب الاحتياجات وتعزيز تبادل أحدث المعارف. ويزود هذا النهج موظفي إنفاذ القانون في الدول الأعضاء بالمشورة اللازمة في مجال التخطيط التكتيكي والتشغيلي لإحداث أثر حقيقي على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، درب المكتب أكثر من 1 800 ممارس من العاملين في مجال العدالة الجنائية من 36 بلداً في المجالات التالية: التصدي لاستغلال الأطفال جنسياً على الإنترنت؛ استخدام المعدات والبرمجيات المتخصصة؛ التعامل مع الأدلة الرقمية؛ التحليل الاستدلالي الجنائي الرقمي؛ استخدام أدوات المعلومات الاستخباراتية المفتوحة المصدر؛ التعاون الدولي؛ قانون الجريمة السيبرانية؛ المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالتهديدات السيبرانية؛ العملات المشفرة؛ التحقيقات المتعلقة بالشبكة الخفية ("داركنت")؛ إجراء التحقيقات بالاتصال الحاسوبي المباشر حول الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية؛ استخدام المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالتهديدات السيبرانية في مجال مكافحة العمليات الإرهابية؛ التحري عن البرمجيات الخبيثة.

59- ودعم المكتب وزارتي التعليم في السلفادور وغواتيمالا في تصميم واعتماد وتنفيذ استراتيجية لمنع الجريمة السيبرانية في المدارس الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، قام المكتب بتصميم وإطلاق معارض دائمة في متاحف الأطفال في كلا البلدين بهدف الترويج لحقوق الأطفال وتعليمها على شبكة الإنترنت.

### باء - الجريمة المتعلقة بالأحياء البرية

60- بعد أن كانت الجريمة المتعلقة بالأحياء البرية والغابات ومصادر الأسماك تشكل تهديداً ناشئاً، تعتبر الآن نشاطاً إجرامياً منظماً خطيراً عابراً للحدود الوطنية. ويواصل المكتب، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية، تطبيق نهج يغطي المراحل الممتدة من مسرح الجريمة إلى المحكمة، حيث يقدّم الدعم للدول الأعضاء من أجل تحقيق فعالية أكبر في منع هذه الجريمة واستبانتها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً

والمحاكمة بشأنها. ويعمل المكتب بالتنسيق وثيق مع السلطات الوطنية، بدءاً من وكالات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية إلى هيئات إدارة الأحياء البرية والغابات ومصائد الأسماك، ويقدم دعماً مباشراً من أجل تحسين تدابير التصدي. وفي عام 2019، شملت الدورات التدريبية أكثر من 1 600 من موظفي العدالة الجنائية في 30 بلداً، وشملت أدوات مقدمة من الاتفاقية، مثل تبادل المساعدة القانونية وتسليم المطلوبين والتحقيقات المشتركة.

61- وأعد المكتب سلسلة من الأدوات المرجعية لبناء قدرات الدول الأعضاء على منع الفساد وإجراء تحقيقات مالية موازية تهدف إلى متابعة الأموال المرتبطة بالجرائم المتعلقة بالأحياء البرية والغابات ومصائد الأسماك. واضطلع المكتب بأعمال هامة في مجال التوعية وواصل إجراء البحوث والتحليلات على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، من خلال جمع المعلومات عن أنماط وتدفقات الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والنفايات، فضلاً عن الجرائم الأخرى التي تؤثر على البيئة.

62- وشجع المكتب التعاون الإقليمي والدولي بسبل مختلفة، مثل دعم الشبكات المعنية بإنفاذ القوانين المتعلقة بالأحياء البرية والشبكة الأفريقية للتحاليل الجنائية المعنية بالأحياء البرية واستضافة اجتماعات أقليمية تعنى بإنفاذ القوانين المتعلقة بالأحياء البرية. وقدم المكتب إرشادات معيارية إلى الدول الأعضاء، عن طريق المساعدة على وضع تشريعات جديدة، وتشجيع السلطات على تجريم الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية والغابات ومصائد الأسماك واعتبارها جريمة خطيرة، وذلك حتى يتسنى لها تنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بالتعاون الدولي.

63- إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية المتعلقة بالأحياء البرية والغابات ومصائد الأسماك تؤثر على الهواء الذي يتنفسه الناس، وعلى المياه التي يشربونها، وعلى المحيطات التي يعتمدون عليها في البقاء على قيد الحياة. ويعمل المكتب على زيادة وعي الدول الأعضاء وقدراتها اللازمة لصدور الإرث الطبيعي العالمي والتصدي للتحديات المترابطة المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والجريمة وانعدام الأمن.

64- وقد اصطلحت الأمم المتحدة على أن تكون سنة 2020 سنة التنوع البيولوجي بامتياز، من خلال وضع التنوع البيولوجي في مقدمة خطة التنمية المستدامة. وسيغتنم المكتب هذه الفرصة للدعوة إلى إدراج مسائل العدالة الجنائية في جدول أعمال التنوع البيولوجي، وتغيير العلاقة القائمة مع الطبيعة بتجريم الجرائم ذات الصلة. ومن شأن ذلك أن يزيد من فرص تحقيق الأهداف والغايات الطموحة المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي والتخفيف من آثار تغير المناخ، مع التصدي في الوقت نفسه للتحديات الرئيسية التي تواجه العدالة الجنائية والمرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية، مما يدعم الاتفاقية.

65- وقد ظل المكتب يدعم الدول الأعضاء في مكافحة الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية والغابات منذ أكثر من 10 سنوات، وكان شاهداً على تطورها إلى أنشطة إجرامية منظمة وخطيرة عبر وطنية، تتطوي على ضلوع جماعات إجرامية منظمة، وفساد، وغسل للأموال.

## جيم - الجرائم البحرية

66- يواصل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب دعم الدول الأعضاء في مكافحة القرصنة والجرائم البحرية من خلال مساعدة نُظُم العدالة الجنائية وتوفير الدعم العملي وبناء القدرات في مجال إنفاذ القانون البحري. وفريق البرنامج، الذي يستفيد من الثقة الكبيرة التي تضعها فيه الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والبحارة، حاضر في قاعات المحاكم ومكاتب النيابة العامة والموانئ والسجون وعلى ظهر سفن خفر السواحل التابعة للدول الأعضاء في المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ والبحر الكاريبي والبحر الأحمر. ومن خلال اتباع هذا النهج العملي في تقديم المساعدة التقنية، أسهم البرنامج في عمل الأمم المتحدة

على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي في مجال الحد من أثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتهديدات الأمنية، مما يذلل العقبات التي تعترض التنمية المستدامة والسلام.

67- فقد قدم البرنامج الدعم للدول في تحسين فهمها للملاحقة القضائية في مجال الجرائم البحرية، وفي استعراض الأطر القانونية، وفي مجال تبادل المساعدة القانونية، من خلال إدارة منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية التابع لشبكة المدّعين العامين في المحيط الهندي، الذي انطلق منذ عام 2016. ويتألف إطار المنتدى من أربع ركائز هي: شراكة الطريق الجنوبية، ودعامة الفحم النباتي، وفرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون للتصدي للقرصنة، وشبكة المدعين العامين. وتستهدف شراكة الطريق الجنوبية الاتجار بالهيريون الأفغاني الذي ينطلق من ساحل مكران في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان نحو شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. واتسم التنسيق الناجح من خلال هذه الشراكة بين رؤساء إدارات مكافحة المخدرات بارتفاع ضبطين الهيريون التي قامت بها الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات.

68- وفي إطار عمل البرنامج الرامي إلى تيسير تنمية مهارات الجهات المعنية بإنفاذ القانون البحري وبناء العلاقات بين الدول الساحلية، أنشئ في سيشيل مركز للتدريب على إجراءات زيارة السفن وامتطائها وتفتيشها وحجزها، ومركز آخر في سري لانكا تستضيفه البحرية السريلانكية في قاعدتها في ترينكومالي.

69- كما دعم البرنامج تنفيذ قرار مجلس الأمن 2498 (2019) من خلال تطوير القدرة على التوعية بأوضاع البحر من أجل تعطيل الاتجار غير المشروع بالفحم النباتي وغيره من السلع من الصومال. ولدى البرنامج فريق متخصص يعمل مع شركاء دوليين آخرين، مثل القوات البحرية المشتركة والقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، من أجل التصدي لهذه الجرائم بصورة مشتركة.

70- وفي المحيط الهادئ، قاد البرنامج الجهود الرامية إلى مكافحة الجرائم البحرية في بحري سولو وسيليبيس من خلال إنشاء فريق اتصال ثلاثي الأطراف. وعلاوة على ذلك، عزز البرنامج الدبلوماسية البحرية من خلال إقامة حوار بشأن إنفاذ القانون البحري وإعداد وثيقة غير ملزمة بشأن الممارسات المشتركة للانخراط في أنشطة تتعلق بالبحر بين وكالات إنفاذ القانون البحري في منطقة جنوب شرق آسيا.

71- وفي المحيط الأطلسي، قدم البرنامج الدعم للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تنفيذ الأطر القانونية البحرية الدولية على الصعيد الوطني. ويدعم نشر الطبعة الثانية من دليل "الجريمة البحرية: دليل للممارسين في مجال العدالة الجنائية" الذي أصدره المكتب الممارسين في مجال العدالة الجنائية في تحسين قدراتهم ويساعد على موازنة قوانين الدول المختلفة مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

72- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، قدم البرنامج تدريباً بشأن تهريب المهاجرين في البحر، والسفن التي لا تحمل أي جنسية، والمادة 17 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. ودعم البرنامج، الذي يعمل بالتعاون الوثيق مع الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية، التعاون في إنفاذ القانون البحري في المناطق دون الإقليمية من خلال تمرين نظري. وكانت تدخلات المكتب تستهدف تعزيز التنسيق الوطني بين الوكالات والتعاون الإقليمي من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على ضمان الإدارة البحرية. وفي عام 2020، يهدف البرنامج إلى استبانة وتحليل الاتجاهات والروابط الجديدة في مجال الجرائم البحرية قصد تمكين الدول الأعضاء من وضع تدابير مستبيرة للتصدي لها من خلال مبادرات، مثل المنتدى الكاريبي المعني بالجريمة البحرية الذي أُطلق حديثاً.

## خامساً - الاستنتاج والتوصيات

- 73- إن المساعدة التقنية التي يقدّمها المكتب إلى الدول من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقّة بها مُدمجة في غايات العديد من أهداف التنمية المستدامة. وحيث إن التنمية هي عملية طويلة الأمد، فإن مكافحة الجريمة المنظمة هي عملية طويلة الأمد أيضاً.
- 74- وانضمام جميع دول العالم إلى الاتفاقية هدف يمكن تحقيقه. وتكمن التحديات القائمة في هذا الصدد في تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقّة بها. ويتيح إطلاق آلية استعراض التنفيذ فرصة لتعزيز تنفيذها من خلال اتباع نهج استراتيجي. ولدعم الدول في جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل للملاحظات المنبثقة عن الآلية والانتقال من الجانب النظري إلى التطبيق العملي، سيستهل المكتب برنامجاً عالمياً جديداً مخصصاً لدعم الدول في اعتماد تدابير تشريعية وتدابير أخرى ذات الصلة، وكذلك استراتيجيات لتنفيذ الاتفاقية، مع التركيز على الملاحظات المذكورة أعلاه.
- 75- وتسليماً بأن قيمة أي نص تعاهدي أو تشريعي تتوقّف على مدى فعالية تنفيذه، واصل المكتب تقديم طائفة واسعة من صنوف المساعدة التقنية من خلال برامج العالمية والإقليمية والقطرية القائمة، شملت محفظة مواضيعية واسعة من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بكل أشكالها ومظاهرها.
- 76- ولعل مؤتمر الأطراف يود، في إطار التحضير لإطلاق آلية استعراض التنفيذ، أن يطلب إلى الدول أن تقدم إلى الأمانة ليس فقط التشريعات بل أيضاً السوابق القضائية والوثائق السياسية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والاتجار بالأسلحة النارية، عن طريق البريد الإلكتروني ([unodc-sherloc@un.org](mailto:unodc-sherloc@un.org)).
- 77- ولعل المؤتمر يود أيضاً أن ينظر في دعوة الدول الأطراف إلى زيادة مستوى التبرعات المالية المقدمة إلى المكتب من أجل تيسير تنفيذ الملاحظات المنبثقة عن آلية استعراض التنفيذ، بغية تعزيز تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقّة بها.